



مؤتمر الشبكة الأفريقية حول مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا

تحت شعار: "من الأقوال إلى الأفعال"

28-26 يونيو 2024

تونس، الجمهورية التونسية



Implemented by:



الأربعاء، 26 يونيو 2024

8:00 – 08:30

تسجيل المشاركين

08:30 – 10:00

الجلسة الافتتاحية

مقدم البرنامج

• السيدة كريستين موندوا، مراسلة دويتشه فيله وسي إن بي سي أفريقيا

الميسر:

• السيد جمال غريب، مدير التنمية الاقتصادية والتكامل والتجارة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

متحدثين رئيسيين:

• سعادة السفير ألبرت م. موتشانجا، مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

• السيد لوغان ورت، الأمين التنفيذي للمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)

• السيدة بيرجيت بيكل - المدير العام لأفريقيا في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)

كلمات وبيانات:

• معالي السيد السفير نبيل عمار وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بالجمهورية التونسية

• سعادة السفير ألبرت م. موتشانجا، مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

• سعادة الدكتور سيدي ولد التاه، مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)

• السيدة جين نالونغا، المدير التنفيذي للمعلومات التجارية لجنوب وشرق أفريقيا ورئيسة المجلس التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا

الكلمات والبيانات الافتتاحية الرسمية:

• معالي السيد السفير نبيل عمار وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بالجمهورية التونسية

صورة جماعية (المندوبون المدعوون فقط)

10:00 – 10:15

إطلاق مبادرة فريق أوروبا لدعم حرب أفريقيا ضد التدفقات المالية غير المشروعة- السيد جيانفراكو بوشيتشيو، القائم بالأعمال بالنيابة، وفد الاتحاد الأوروبي في تونس وسعادة

10:15 - 10:30

السفير. السفير ألبرت م. موتشانجا، مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

10:30-11:45

ماندة مستديرة رفيعة المستوى للمناقشة حول موضوع "الأجندة الضريبية لأفريقيا في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: من الأقوال إلى الأفعال" ستدرس حلقة المناقشة رفيعة المستوى هذه حول موضوع المؤتمر "أجندة الضرائب الأفريقية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: من الأقوال إلى الأفعال"، التقدم الكبير الذي حقته البلدان الأفريقية، وتقييم الديناميكيات المتغيرة للسياسات الضريبية على المستوى الوطني والإقليمي. والمستويات الدولية، ومواجهة التحديات المستمرة، مع التركيز على تعينة 75% من الموارد اللازمة لأجندة 2063 محلياً. ومن خلال تسليط الضوء على العلاقة الحاسمة بين الحد من الخسارة السنوية البالغة 220 مليار دولار من خلال الحوافز الضريبية واستعادة 89 مليار دولار المفقودة بسبب الصناديق الاستثمارية الاستثنائية - أي ما يعادل 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة - سنؤكد الجلسة على تحول محوري نحو اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف استنزاف الموارد المالية لأفريقيا وهو أمر بالغ الأهمية لتطور القارة.

المتحدث الرئيسي:

• سعادة الدكتور سيدي ولد التاه، مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)

الميسر:

• السيدة كريستين موندا، مراسلة دويتشه فيله وسي إن بي سي أفريقيا

متدخلين:

- معالي السيدة سهام بوغديري، وزيرة الاقتصاد والمالية بالجمهورية التونسية
- سعادة السفير. ألبرت م. موتشانجا، مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن (مفوضية الاتحاد الأفريقي)
- السيد لوغان ورت، الأمين التنفيذي للمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)
- الدكتورة ديزيريه فينكاتاشيلوم، المدير الأول لإدارة الاقتصاد القطري، مجموعة بنك التنمية الأفريقي (AfDB)
- الدكتور ديريجي أليمايهو، الأمين التنفيذي للتحالف العالمي للعدالة الضريبية (GATJ)

11:45– 13:00

حلقة المناقشة الأولى: الضرائب والتدفقات المالية غير المباشرة والبنية المالية العالمية

لقد أظهرت أفريقيا قيادة ملحوظة في المناقشات الجارية بشأن إصلاح الهيكل المالي العالمي. وفي مايو 2022، اعتمد وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة قراراً يدعو الأمم المتحدة إلى بدء المفاوضات نحو اتفاقية دولية بشأن المسائل الضريبية تحت رعاية الأمم المتحدة. واكتسبت هذه المبادرة زخماً في نوفمبر 2022، عندما قدمت المجموعة الأفريقية، بقيادة نيجيريا، قراراً منقحاً في الأمم المتحدة يركز على "تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال في الأمم المتحدة". في 30 ديسمبر 2022، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 244/77، الذي يدعو بشدة إلى تعزيز التعاون الشامل والفعال في المسائل الضريبية. في نوفمبر 2023، تم طرح قرار منقح كما قدمته نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية للتصويت، حيث أيدت 125 دولة القرار، وصوتت 48 دولة ضده، وامتنعت 9 دول عن التصويت. ومنذ ذلك الحين، بدأت عملية صياغة الشروط المرجعية لاتفاقية الأمم المتحدة الضريبية من خلال لجنة حكومية دولية مخصصة تتولى مصر رئاسة مكتبها حالياً. هناك زخم واضح في أفريقيا يدفع باتجاه الإصلاحات، ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعبئة البلدان الأفريقية لتعزيز مواقف الإصلاح المشتركة التي من شأنها حماية القواعد الضريبية في أفريقيا والمساهمة في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

الكلمة الرئيسية:

• معالي الدكتور حكيم بن حمودة، المدير التنفيذي للمعهد الدولي للتحويلات الديمقراطية (مركز أبحاث مستقل) بتونس ووزير الاقتصاد والمالية السابق، تونس

الميسر:

سعادة السفيرة فاطمة كيارى محمد، السفيرة/المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

متدخلين/ متحدثين:

• دانييل نويزر رئيس وحدة السياسات الضريبية - وزارة المالية ونائب رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المعنية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي

السيد جمال غريب، مدير التنمية الاقتصادية والتكامل والتجارة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

• السيد عاشوري الهاشمي، مديرية المراقبة الضريبية، شعبة المراقبة والتحقيقات الضريبية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية - الجزائر.

• السيد مجاهد أحمد عمر، منسق لجنة الخبراء الثانية للمجموعة الأفريقية، مدينة نيويورك

• السيدة تشيناي موكمبا، المدير التنفيذي، شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا (TJNA)

غداء

13:00 – 14:00

14:00 – 15:00

لجنة المناقشة الثانية: التقاطع بين التدفقات المالية غير المشروعة والتجارة

تتعمق هذه الجلسة في المشهد متعدد الأوجه للضرائب، وتدرس تأثيرها على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الممارسات المالية غير المشروعة. وسوف تستكشف العلاقة بين السياسات الضريبية الناشئة وتحديات التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) في سياق ديناميكيات التجارة البينية الأفريقية، مع تحليل الآثار المترتبة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) ومن التنقل في الأطر التنظيمية إلى تعزيز التعاون عبر الحدود، سينخرط المشاركون في مناقشات تهدف إلى معالجة القضايا الملحة وصياغة حلول مبتكرة للتجارة العادلة والشفافة عبر أفريقيا.

الكلمة الرئيسية:

• د. آلان سي.ك. موكونغو، مسؤول الشؤون الاقتصادية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA).

الميسر:

• الدكتور باتريك نذانا أولومو، رئيس السياسة الاقتصادية والتنمية المستدامة (AUC)

متدخلين/ متحدثين:

• السيد فيليب كوكوب. تشودي، المفوض العام لمكتب الإيرادات التوغولي

• معالي الدكتور رضا تير، الرئيس التنفيذي لـ SVIEWS للخدمات المهنية، وزير سابق، الحكومة الجزائرية

• السيدة جين نالونجا، المدير التنفيذي للمعلومات التجارية لجنوب وشرق أفريقيا

- السيد فيكتور كوفي بايدو، رئيس وحدة الإيرادات والضمان وإنفاذ الامتثال (RACE)، وزارة المالية، غانا
- السيدة فونجاي نيماهاوا، مستشارة تنمية الصادرات، **Afreximbank**
- الدكتور بريان موريفيروي، كبير المستشارين التجاريين للتجارة والصناعة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

استراحة صحية

15:00 – 15:30

15:30-16:45

### حلقة المناقشة الثالثة: فهم الروابط بين التدفقات المالية غير المشروعة والديون في أفريقيا

ستناقش حلقة النقاش هذه الروابط المعقدة بين التدفقات المالية غير المشروعة وديناميكيات الديون في أفريقيا. وتشير الإحصاءات إلى أن ما لا يقل عن نصف البلدان الأفريقية تعاني من ضائقة الديون أو معرضة بشدة لخطر العجز عن سداد الديون. وسوف يتعمق أعضاء اللجنة في هذه الإحصائيات المثيرة للقلق والتفاعل المعقد بين الممارسات المالية غير المشروعة وأعباء الديون المتزايدة في جميع أنحاء القارة. ومن استكشاف كيف تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى تفاقم نقاط الضعف المتعلقة بالديون إلى مناقشة استراتيجيات تعزيز الشفافية والمساءلة، تقدم هذه الجلسة رؤى لا تقدر بثمن لصانعي السياسات والعلماء والممارسين الذين يسعون إلى معالجة الأسباب الجذرية لتحديات الديون في أفريقيا. وسيتعرف المشاركون أيضًا على المبادرات الجديدة مثل الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون

الميسر:

- د. آلان سي.ك. موكونغو، مسؤول الشؤون الاقتصادية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA).

المتحدث الرئيسي:

- معالي الدكتور تاييوا ماشاكادا، وزير التخطيط الاقتصادي وترويج الاستثمار السابق، زيمبابوي

متدخلين/ متحدثين:

- السيد عبد الحفيظ الرباعي، مدير المديرية العامة لإدارة الدين العام والتعاون المالي، وزارة المالية، تونس
- السيدة باتينس سيامي، مديرة التحقيقات، هيئة الإيرادات في زامبيا (ZRA)، زامبيا
- السيد يوسف جوي، الرئيس التنفيذي/الشريك الرئيسي، شركة JCAS الاستشارية، غامبيا
- الدكتور يونغونغ ثيوفيلوس جونج، مدير السياسات والمناصرة والأبحاث، المنتدى والشبكة الأفريقية المعنية بالديون والتنمية (AFRODAD)
- السيد بول سيكوازي، متخصص في إدارة الديون، مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC)

16:45-17:45

### حلقة المناقشة الرابعة: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: دراسات حالة

نظراً للتعقيد الذي تنتم به عملية استرداد الأموال من التدفقات المالية غير المشروعة، فمن الضروري بلا شك البدء في اتخاذ إجراءات في المراحل الأولية. وتركز هذه الإجراءات على آليات الوقاية من خلال رفع مستوى الوعي، وقيل كل شيء، إنشاء آليات لمراقبة التحركات المالية وإنشاء مؤسسات قوية ومستقلة مسؤولة عن مكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن

أحد التحديات الكبيرة التي تواجه البلدان الأفريقية هو تنسيق ومواءمة الاستجابات للتدفقات المالية غير المشروعة على المستويين الوطني والإقليمي. في بعض الحالات، يكون هناك تداخل بين مختلف الوكالات المشاركة في مكافحة الفساد وغسل الأموال وإنفاذ قوانين المخدرات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والمالية غير المشروعة، بينما في حالات أخرى، يجب تحديد أدوارها وتحديدها بوضوح. إن انخفاض مستوى التعاون داخل المؤسسات العامة ومع المؤسسات الخاصة يعيق إلى حد ما قدرة البلدان على منع التدفقات المالية غير المشروعة بشكل فعال. ولذلك، فإن التبادلات والمناقشات التي يتم تنظيمها حول حلقة النقاش هذه ينبغي أن تسمح، من ناحية، بمنظور إقليمي للتحديات التي تعوق منع التدفقات المالية غير المشروعة، ومن ناحية أخرى، أن تتبادل البلدان تجاربها بشأن الآليات المناسبة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة لتجاوز هذه التحديات.

الميسر:

• السيدة جوزفين موكومبا، المدير التنفيذي - المنظمة الأفريقية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الناطقة باللغة الإنجليزية (AFROSAI-E)

المتحدث الرئيسي:

• السيدة ميسي نكاو، الرئيس التنفيذي للمنظمة الأفريقية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة باللغة الإنجليزية (AFROSAI-E)

متدائلين/ متحدثين:

- السيد شاريتيه ساكوبو، مدير التدقيق الداخلي وضمان الجودة، بوروندي
- السيد فريدريك أوديامبو، نائب المراجع العام، مكتب المدعي العام (كينيا) والمقرر العام للجنة الأفرو ساي المؤسسية وبناء القدرات
- السيد ألفا نجوم - رئيس اللجنة الفنية للضرائب عبر الحدود التابعة لـ ATAF والمستشار الفني للضرائب الدولية للمدير العام في مديرية ضرائب الدولة السنغالية
- السيدة منيرة علي، أمين العام بالانابة لرابطة شرق أفريقيا لسلطات مكافحة الفساد (EAAACA)
- السيد أولوفيمي أولاريندي، عضو مجموعة عمل الضرائب المحلية ATAF ورئيس الإصلاحات المالية في دائرة الإيرادات الداخلية الفيدرالية في نيجيريا

18:30 – 21:00

حفل استقبال و ترحيب

الخميس، 27 يونيو 2024

09:00 – 10:30

حلقة المناقشة الخامسة: فرض الضرائب من أجل المساواة بين الجنسين وأثار التدفقات المالية غير المشروعة  
هذه الجلسة مخصصة للتعلم في القوة التحويلية للضرائب في معالجة عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء أفريقيا. ومن خلال استكشاف الروابط المعقدة بين السياسة الضريبية وديناميكيات النوع الاجتماعي. الهدف هو اكتشاف استراتيجيات مبتكرة تسخر الضرائب كحافز لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي في جميع أنحاء القارة. سنقوم بتحليل شامل للأثار المتميزة للضرائب على كل من الرجال والنساء، وتعمق في التدخلات السياسية التي لديها القدرة على تعزيز وصول المرأة إلى الموارد والفرص الحيوية. ومن خلال المناقشات الجذابة، سيتعاون المشاركون لتحفيز التحولات الإيجابية ودفع تطوير سياسات ضريبية مراعية للمساواة بين الجنسين ومصممة خصيصًا لتناسب السياقات المتنوعة في أفريقيا.

الميسر:

• د. أنجيلا ألو، مستشارة السياسة المالية، منظمة أوكسفام في غانا، أكرا/ أفريقيا

المتحدث الرئيسي:

• السيدة فتيحة الغربي، مديرة عامة للضرائب، تونس

متدخلين/ متحدثين:

- السيدة روز بي كيه تشيكونزو، رئيس التحقيقات التجارية، قسم ضمان الإيرادات، هيئة الإيرادات في زيمبابوي (ZIMRA)
- السيدة مهنيم هيدولا، القائم بأعمال رئيس قسم الضرائب المحلية، وكالة الإيرادات الناميبية
- السيدة تشيناي موكومبا، المدير التنفيذي، شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا (TJNA)
- الدكتورة ميشيل مازويوسا - مديرة البرامج، مركز حقوق الإنسان، جامعة برينوريا

10:30 – 11:00

استراحة

11:00 – 12:00

**حلقة المناقشة السادسة: الأساليب الرائدة لاسترداد الأصول وإعادة التكامل المالي في أفريقيا**

تركز مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على إعادة أو استرداد الأموال والأصول المأخوذة بطريقة غير مشروعة من القارة الأفريقية. ويستلزم تحقيق هذا الهدف التعاون من دول المقصد، وهي في كثير من الأحيان بلدان متقدمة ذات أعباء ضريبية منخفضة أو مناطق قضائية معروفة بإيواء الملاذات الضريبية. يعد تعقب الأصول المسروقة وتجميدها ومصادرتها وإعادتها أمراً معقداً، ويمتد إلى ولايات قضائية متعددة، وكثيراً ما تعوقه تحديات فنية أو قانونية أو سياسية. وتدعم الآليات الإقليمية مثل الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول (CAPAR) والأطر الدولية جهود إعادة إلى الوطن. كما سلط فريق العمل الضوء على بعض قصص النجاح التي حققتها بعض الدول الأفريقية في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر أن مبادرات مثل مبادرة استرداد الأصول المسروقة، وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كانت محورية في دعم الجهود الدولية لمكافحة هذه التحويلات الغامضة. ومن خلال تبادل الخبرات والاستراتيجيات، تهدف المناقشات إلى تعزيز قدرة القارة على استعادة أصولها والحد من التأثير الضار للتدفقات المالية غير المشروعة على تنميتها.

الميسر:

- السيدة مارثا ك. مونثالي كبيرة مسؤولي السياسات لشؤون الاقتصاد والمسائل الإحصائية، المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد

المتحدث الرئيسي:

- معالي السيد الشيخ بابا أحمد، عضو مجلس إدارة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، موريتانيا

متدخلين/ متحدثين:

- السيد أولانبيكون أوبا أولوكويدي الرئيس التنفيذي للجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، نيجيريا
- معالي السيد مارك بوتوماني، عضو البرلمان والأمين العام للمنظمة الأفريقية للجان الحسابات العامة (أفروباك)

- السيد بولوس نوا مدير عام هيئة مكافحة الفساد، ناميبيا
- السيد كامل بن حسين، المدير العام للممثلين القانونيين للأعمال بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
- السيد إيساكا جارا با عبده، رئيس قسم الحوكمة وحقوق الإنسان بإدارة الشؤون السياسية والسلام والامن بمفوضية الاتحاد الأفريقي

12:00 – 13:00

### حلقة المناقشة السابعة: قياس التدفقات المالية غير المشروعة من أجل صنع السياسات المتحيزة بالأدلة

تتناول هذه الجلسة الحاجة الماسة إلى قياس دقيق للتدفقات المالية غير المشروعة لتمكين صنع السياسات الفعالة. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)، وضع الأونكتاد منهجية إحصائية لتقدير التدفقات المالية غير المباشرة. ولهذه المبادرة أهمية بالغة في توفير الأدلة اللازمة لصياغة استجابات سياسية مستهدفة وتعزيز قدرة البلدان على تتبع وتقييم تأثير السياسات الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ومن السمات الرئيسية لهذا الجهد الاختبار التجريبي "للمبادئ التوجيهية المنهجية لقياس الضرائب والتدفقات المالية التجارية غير المشروعة" التي وضعها الأونكتاد في مختلف البلدان، بما في ذلك أحد عشر بلداً في أفريقيا، بهدف تحسين أساليب القياس هذه. وستركز الجلسة على آثار هذه القياسات على تطوير السياسات الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. كما سيتم تسليط الضوء على الجهود المنسقة اللازمة لضمان فعالية صنع السياسات القائمة على الأدلة في هذا المجال. وسنغطي المناقشات والمبادرات الجارية والإجراءات التعاونية اللازمة.

المتحدث الرئيسي:

- السيدة أماندين روشينغوزيمينيغا، منسقة دعم الأونكتاد للبلدان في تتبع التدفقات المالية غير المشروعة، الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)



الميسر:

• السيد ثولاني شونغوي، مدير أول، المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)

متحدثين/ متداخلين:

• السيد علي الخلفي، رئيس فرقة التحقيق ومكافحة التهرب الضريبي، وزارة المالية، تونس.

• د. محمد عباس محرز، مدير سابق للسياسة الضريبية، وزارة المالية - الجزائر

• السيدة منال كمون، نائبة مدير وحدة تبادل المعلومات الدولية، تونس

• السيد أدوم جاجولوم، رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية STATAFRIC

• السيدة كاثي نيكولاو-مانياس، المستشار الفني للتدفقات المالية غير المشروعة

غداء

13:00 – 14:00

14:00 – 15:00

جلسة المناقشة الثامنة: إدارة مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة: تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي والحوكمة لحد من التدفقات المالية غير المشروعة أصبحت الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضرورية بشكل متزايد للحد من التدفقات المالية غير المشروعة. ويجب على البلدان الأفريقية أن تظل على اطلاع، وتتواصل، وتشارك بنشاط في تشكيل المسار المستقبلي للتخفيف من آثار التدفق المالي غير المشروع من خلال استراتيجية سليمة تتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة. في هذه اللجنة، سيتناول أعضاء اللجنة بشكل جماعي هذا التفاعل بين الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) و التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) ، وهو أمر بالغ الأهمية لجميع أصحاب المصلحة. سيكون تركيز هذه المناقشة على (i) توضيح المفاهيم الأساسية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، (2) تحديد مقاييس قياس وتطبيقات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في تخفيف التدفقات المالية غير المشروعة، (3) شرح العلاقة بين الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات و التدفقات المالية غير المباشرة، (4) شرح كيفية قيام المكونات الفردية تعمل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على تمكين إدارة المخاطر بشكل أكثر قوة والحد من التدفقات المالية غير المباشرة. (5) اقتراح إطار خاص بالتدفقات المالية غير المشروعة و بالحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة والذي يمكن للبلدان الأفريقية تنفيذه.

المتحدث الرئيسي:

• البروفيسور سمير الطرابلسي، باحث أكاديمي وخبير اقتصادي وأستاذ المحاسبة والحوكمة في كلية جودمان للأعمال بجامعة بروك

الميسر:

• السيد جمال غريب، مدير التنمية الاقتصادية والتكامل والتجارة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)

متحدثين/ متداخلين:

- البروفيسور ايناس الشايب، أستاذ مشارك في المالية بجامعة جنيف والمعهد المالي السويسري (SFI)
- السيد فيكتور كوفي بايدو، رئيس وحدة الإيرادات والضمان وإنفاذ الامتثال (RACE)، وزارة المالية، غانا
- السيد حاتم بن عامر - أستاذ علوم القرار بجامعة HEC Montréal
- السيد ثولاني شونغوي، القائم بأعمال رئيس التعاون الأفريقي متعدد الأطراف في المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)
- السيدة شاميم ناكيمولي، مدير أول الضرائب الدولية والركيزة 2-بي دبليو سي إيطاليا والإمارات العربية المتحدة

15:00 – 16:00

جلسة النقاش التاسعة: تشكيل تحالفات عالمية: الاستراتيجيات الرائدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز مبادرات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ستدقق الجلسة في التأثير المنتشر للتدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في تفويض الاستقرار والتقدم الاقتصادي. وسوف يستكشف استراتيجيات شاملة للتخفيف من آثار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المزعزعة للاستقرار، وتعزيز الظروف المؤدية إلى السلام، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحفيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وسيمتد تركيز اللجنة إلى المناقشات حول تعزيز الأطر المؤسسية، وتعظيم تأثير منظمات المجتمع المدني، وتحسين بيئة الاستثمار. وسيكون من الأمور المركزية في هذا الحوار الكشف عن مبادرة فريق أوروبا، التي تم تصميمها بشكل طموح لدعم حرب أفريقيا ضد التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالبشر أو الحياة البرية، والتدفقات المالية غير المباشرة القائمة على الضرائب والتجارة. وسيتم التركيز على مناقشة جوانب الوقاية والتحقيق واسترداد الأصول والتنسيق بشكل شامل من خلال نهج ثلاثي الأبعاد: تعزيز الأسس القانونية، وزيادة إنفاذ القانون والفعالية القضائية، وتضخيم التعاون الإقليمي والدولي. وهذه الخطة هي شهادة على الإمكانيات التحويلية للتعاون الدولي في توجيه المجتمعات الضعيفة نحو المرونة والازدهار.

المتحدث الرئيسي:

• السيدة سابين زوينبويل، القائم بأعمال رئيسة وحدة الصمود والسلام والأمن، المدير العام للشراكات الدولية

الميسر:

• الدكتور نكينشيكو فاليري أزينجي-إيجبيري - محاضر في القانون التجاري والتجاري، جامعة لانكستر، المملكة المتحدة ومؤسس شبكة حوار الجنوب العالمي حول الجرائم الاقتصادية (GSDEC)

متحدثين/ متداخلين:

- السيد معتز حميسي، مدير التقييم الوطني للمخاطر والتحليل الاستراتيجي والسياسات، تونس
- السيد لوران ماريون، نائب مدير إدارة الحوكمة في مؤسسة خبراء فرنسا
- حضرة. جيمس أفيدزي، المنظمة الأفريقية للجان الحسابات العامة (أفروباك)
- السيد بيليه غاندي ويليامز، مدير الأبحاث والسياسات والتعاون في وحدة الاستخبارات المالية - سيراليون (FIU-SL)
- السيد مولوكين يرجا، خبير قانوني أول، مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)

16:00-16:30

استراحة شاي

16:30-17:30

حلقة المناقشة العاشرة: مساهمة المواطنين والقطاع الخاص في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

لمحاربة التدفقات المالية غير المشروعة بشكل فعال، يجب إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة المختلفين. وفي حين أن غالبية المسؤولية تقع على عاتق الحكومات لإنشاء إطار فعال لمكافحة الفساد المالي غير المشروع، فإن الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها تشكل حلفاء أساسيين أيضا. ويعد القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني جهات فاعلة مهمة في هذا الصدد. وكثيراً ما يُنظر إلى القطاع الخاص على أنه متواطئ في توليد التدفقات المالية غير المباشرة، على سبيل المثال من خلال التسعير التحويلي. غالباً ما تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات تنظيمية، وضعف الوصول إلى المعلومات، وتعقيد الموضوع، وتقلص المساحات بشكل متزايد من خلال الإفراط في التنظيم - وهو ما يسمى بالعواقب غير المقصودة لتنفيذ المعايير الدولية. في ضوء هذه التحديات، تناقش هذه الجلسة كيف يمكن تسخير الدور الأساسي لكلا أصحاب المصلحة بشكل كامل في المعركة ضد التدفقات المالية غير المشروعة. قد يكون القطاع الخاص، وخاصة القطاع المصرفي، بمثابة حارس البوابة لمنع وتعطيل التدفقات المالية غير المباشرة. يمكن للمجتمع المدني رفع مستوى الوعي وتوعية المواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين واقتراح أفكار مبتكرة للعمل. ويتعين على الحكومات أن تعمل على تهيئة بيئة تمكينية تسمح للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على السواء بالاستفادة من ميزتهما النسبية والمساهمة في مكافحة التدفقات غير المشروعة.

المتحدث الرئيسي:

- السيدة بيرجيت بيكل، المدير العام لأفريقيا (BMZ)

الميسر:

- السيد بول بانوبا، المستشار الإقليمي لأفريقيا، منظمة الشفافية الدولية

متحدثين/ متداخلين:

- الدكتور تشوكوكا موني، مبتكر اجتماعي، شريك مؤسس، Ciuci، المؤلف الأكثر مبيعا في Wallstreet Journal، الطامح السابق للرئاسة النيجيرية
- الدكتور خانيسيل ليتشفيلد تشابالالا، رئيس الشبكة البرلمانية الأفريقية المعنية بالتدفقات المالية غير المشروعة (APNIFT)
- السيد ثولاني شونغوي، مدير أول، المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)
- السيد إيمانويل دو غيبي، صحفي
- السيدة ليندا أ.و. كانيه، محلل- وكالة الاستخبارات المالية، ليبيريا

17:30-18:30

حلقة المناقشة الحادية عشر: إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا: استراتيجيات مبتكرة لحشد الموارد بشكل فعال والتنمية المستدامة

تعد قدرة القارة الأفريقية على تعبئة الموارد المالية مؤشرا قويا لقدرتها على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأجندة الأمم المتحدة 2030، مع كون تعبئة الموارد المحلية عنصرا أساسيا محرك التنمية المستدامة. على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والصراعات الجيوسياسية وتغير المناخ، من المتوقع أن تساهم تعبئة الموارد المحلية بنحو 75% إلى 90% من أجندة 2063. ومع ذلك، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لأفريقيا بنسبة 4% في عام 2023 يعوقه ارتفاع مستويات الضرائب في ظل - التحصيل والتدفقات المالية غير المشروعة. ويرتفع معدل تحصيل الإيرادات الضريبية في المنطقة، حيث تم تحديد التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها واحدة من العقبات الرئيسية، الناجمة في المقام الأول عن التهرب الضريبي، وتجنب الضرائب، وأنشطة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح ولذلك، فإن تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على تعبئة الموارد المحلية مرتفع للغاية. ويهدف هذا الفريق إلى تبادل الخبرات بشأن المبادرات التي اتخذتها الحكومات الأفريقية والمنظمات الدولية لتعبئة الموارد المحلية وتحسين تحصيل الضرائب، وكسب المعركة ضد الفساد، وتعزيز التعاون الضريبي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة.

المتحدث الرئيسي:

- الدكتور ندونغو سامبا سيالا، شركاء اقتصاديات التنمية الدولية

الميسر:

- السيد فيكتور ويك إمبو، مؤتمر الشبكة الأفريقية والمنظمة الأفريقية للجان الحسابات العامة - رئيس أمانة AFROPAC

متحدثين/ متداخلين:

- السيدة موتسيبي مونجاتي، مفوض العمليات بالنيابة، خدمات الإيرادات الموحدة في بوتسوانا
- السيد جايل ألبرت التحقيق والمخاطر، لجنة الإيرادات في سيشيل
- السيدة ماجالي أندرسون، مديرة نظم المعلومات الإدارية بإدارة المعلومات والاتصالات بمفوضية الاتحاد الأفريقي
- السيد بريجز بومبا، مدير البرامج ممثل القطاع الخاص في TrustAfrica وممثل الخدمات المصرفية

Friday, 28<sup>th</sup> June 2024

08:00-12:00

الاحداث الجانبية  
(انظر للبرنامج المنفصل)

12:30-13:30

غداء

13:30-14:30

اعتماد توصيات المؤتمر

الميسر: السيد جمال غريب، مدير التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن – مفوضية الاتحاد الأفريقي

من أجل تأطير التبادلات النهائية، وقبل كل شيء، التمكن من الاحتفاظ بالإجراءات ذات الصلة، من الممكن أن توجه المناقشات الأسئلة المحتملة التالية: كيف يمكننا أن نتعلم من أخطائنا ومن تجارب الآخرين الجيدة؟ فهل توجد أي آلية مناسبة للتعاون بين الدول الغنية التي تقدم جنة ضريبية والدول الأفريقية التي يتم تجميع الموارد منها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؟ ما الذي يمكن تحسينه؟ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن تنفيذها من هذا المؤتمر ونحن نتقدم نحو الحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بشكل كبير؟ كيف يمكن لجميع أصحاب المصلحة أن يتأزروا لضمان استخدام التعاون والتأزر بشكل فعال؟

14:30-15:00

الجلسة الختامية

- سعادة السفير ألبرت م. موتسانجا، مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن بمفوضية الاتحاد الأفريقي
- السيد بيراهيمي سيك، نائب رئيس مجلس الإدارة، شبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، ممثل القطاع الخاص في المصرفي



• السيد لوغان ورت، الأمين التنفيذي للمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)  
• محافظ البنك المركزي التونسي

15:00 – 17:00

جولة سياحية في تونس



Implemented by:

